

الناصرية توقد مجددا جذوة الانتفاضة العراقية

حالة الهدوء النسبي التي عاشتها مدن وسط وجنوب العراق خلال الأشهر الماضية، بعد الانتفاضة العارمة التي كانت قد شهدتها شوارع وساحات تلك المدن بدءاً من أكتوبر 2019 وعلى مدى أشهر طويلة بعدها، لا تبدو مع عودة الاضطرابات إلى مدينة الناصرية سوى مجرد تهدئة ظرفية من قبل المحتجين استعداداً لحوادث جديدة من التظاهر والاعتصام يملئها استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على ما هي عليه من سوء.

بغداد - أسفر تصدّي قوات الأمن العراقية، الجمعة، بالرصاص الحيّ لمظاهرين في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار بجنوب العراق عن مقتل ثلاثة من هؤلاء، لترتفع بذلك حصيلة نحو أسبوع من التظاهر والاحتجاج في المدينة إلى خمسة قتلى والعشرات من المصابين.

وحملت عودة الاضطرابات إلى شوارع الناصرية إحدى أكبر معارك انتفاضة أكتوبر 2019 في العراق، ومُشرت على استئناف تلك الانتفاضة غير المسبوقة نظراً لعدم تسجيل أي تقدم نحو تحقيق المطالب التي رفعت خلالها والتي تدور في مجملها حول الإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة الفساد الحكومي المستشري على أوسع نطاق ومحاسبة قتلة المظاهرين.

ويعكس الوضع في الناصرية المازق الذي آلت إليه الأوضاع في العراق ككل بسبب استعصاء الإصلاح في ظل النظام نفسه القائم على المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية بقيادة أحزاب دينية أظهرت التجربة العملية عدم قدرتها على قيادة الدولة.

حالة من التمرد في جنوب العراق برفض المسؤولين المحليين التابعين للقوى السياسية واختيار المحتجين لبدلاء عنهم

ورغم أن الانتفاضة المذكورة أضفت إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي ومجيء حكومة جديدة بقيادة مصطفى الكاظمي غير المحسوب ضمن معسكر الأحزاب والقوى السياسية التي حكمت العراق منذ 2003، إلا أن هاشم الترحك نحو الإصلاح المنشود بدا محدوداً للغاية أمام الكاظمي ورفيقه نظراً للأوضاع الاقتصادية والمالية البائسة، ونظراً أيضاً لوجود قوى نافذة من أحزاب فاسدة وميليشيات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة كقوة مؤثرة في قراراتها وسياساتها.

وفي ظل هذا الوضع تستمر الهوة في الاتساع بين رجل الشارع والسلطة وتحوّل أحياناً إلى حالة من الصدام الدموي على غرار ما هو جارٍ في الناصرية.

وأفاد مصدر طبي، الجمعة، بمقتل ثلاثة مظاهرين خلال الاحتجاجات في المدينة وسقوط 147 جريحاً من المحتجين والقوات الأمنية، بينهم عشرين من أبناء الرصاص الحي.

وقالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية المرتبطة بالبرلمان في بيان إنها رصدت "استخدام الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع والحجارة والآلات الحادة إضافة إلى حرق مبنى المحافظة وعلق جسي الزيتون والكرامة بالاطارات المحروقة، خلال الاحتجاجات الناصرية".

وتجسد هذا التوجّه بشكل عملي في محافظة واسط جنوبي العراق حيث أعلن الحراك الشعبي، الخميس، عن نصب نيبيل شمة محافظاً للمدينة، خلفاً للمحافظ المحروقة، خلال الاحتجاجات والمسؤولية عن قتل المظاهرين.



لا إصلاح.. إن لا هدوء



رؤية جديدة تحضن المنجز وتبني عليه

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يضع الاستمرار والتطوير عنواناً لعمل حكومته

مع روسيا والصين والدول الصديقة وبقية دول العالم". وعن العلاقة مع قطر قال ولي العهد رئيس الوزراء البحريني إن "أي حل يتم التوصل إليه مع قطر يجب أن يحفظ ويحمي حقوق ومصالح الوطن والمواطنين، وأن تكون محصلته لصالح الجميع".

ومن جهته قال رجل الأعمال أحمد عطية الله الحجري إن الأمير سلمان بن حمد قدم خلال حديثه لرؤساء تحرير الصحف "رؤية متكاملة لمستقبل مملكة البحرين عمادها المواطن البحريني وخاصة جيل الشباب الذي بدأ بالفعل يدخل في مفاصل العمل الحكومي".



وأضاف أن ولي العهد رئيس الوزراء أظهر من خلال هذا الحديث الذي يبدي به لأول مرة منذ تسلمه منصب رئيس الوزراء التزاماً بمواصلة مسيرة البناء والتنمية انطلاقاً من الشروع الإصلاحي في البلاد، مع التأكيد على المرونة في التعامل مع التطورات المتسارعة.

كما تعهد بمواصلة العمل على تحقيق تطلعات رؤية البحرين 2030 من خلال برنامج الحكومة وإطار البرامج الحكومية ذات الأولوية، وأضعا الدواعي عن أمن البحرين وحقوق المواطنين ومصالحهم في مقدمة أولويات عمله.

وعن سياسته ببلاده الخارجية وارتباطاتها الإقليمية والدولية، وصف الأمير سلمان بن حمد مجلس التعاون الخليجي بـ"صمام أمان للمنطقة"، قائلاً "إن نيتي دعم أشقاؤنا في السعودية والإمارات والكويت وروابطنا معهم ذات الأولوية المتمثلة في الخدمات المالية والتقنية المعلومات والاتصالات والسياحة والخدمات اللوجستية والنفط والغاز والصناعات التحويلية.

وتعليقاً على ما ورد في اللقاء الصحافي لولي العهد رئيس الوزراء البحريني، قال عادل العسومي رئيس البرلمان العربي إن الأمير سلمان بن حمد وضع "خارطة طريق واضحة تلمني تطلعات الشعب البحريني في مختلف المجالات"، معتبراً أنه عكس في حديثه الحرص على "بناء جهاز إداري فعال وقادر على العمل بكفاءة تتناسب مع

بن سلمان "في تأسيس العمل الحكومي وبناء الوطن"، معتبراً أن الوقت قد "حان لضخ كفاءات جديدة في المناصب الإدارية"، ومتطلعاً لأن تكون "تركيبية ومختلف الفئات العمرية وإتاحة فرصة أكبر للشباب".

وأصبح الأمير سلمان بن حمد، بتعيينه من قبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة في نوفمبر الماضي رئيساً لمجلس الوزراء، أمام مسؤولية إدارة الشأن العام لمملكة البحرين بمختلف جوانبه، وهي المسؤولية التي اضطلع بها الأمير الراحل خليفة بن سلمان آل خليفة لما يقرب من نصف قرن.

ويقول متابعون للشأن البحريني إن طول فترة رئيس الوزراء السابق لن تمنع خلفه من وضع بصمته على أجهزة الدولة ومؤسساتها وأتباع أسلوبه ورؤيته على طريقة عملها بما تقتضيه سُنّة التطور الحتمي والتغيرات التي لا تتوقف.

ويضع هؤلاء إعفاء مستشاري رئيس الوزراء الراحل وإعادة تنظيم مكتب رئيس الوزراء، ضمن إطار التجديد الضروري وإفساح المجال لطاقتهم عمل جديد يكون أقرباً من رؤية الأمير سلمان بن حمد وأكثر فهماً لها وقدرة على تنفيذها.

واعتبرت الإمارات إسهامات الأمير خليفة

بن سلمان "في تأسيس العمل الحكومي وبناء الوطن"، معتبراً أن الوقت قد "حان لضخ كفاءات جديدة في المناصب الإدارية"، ومتطلعاً لأن تكون "تركيبية ومختلف الفئات العمرية وإتاحة فرصة أكبر للشباب".

كما تعهد بمواصلة العمل على تحقيق تطلعات رؤية البحرين 2030 من خلال برنامج الحكومة وإطار البرامج الحكومية ذات الأولوية، وأضعا الدواعي عن أمن البحرين وحقوق المواطنين ومصالحهم في مقدمة أولويات عمله.

وعن سياسته ببلاده الخارجية وارتباطاتها الإقليمية والدولية، وصف الأمير سلمان بن حمد مجلس التعاون الخليجي بـ"صمام أمان للمنطقة"، قائلاً "إن نيتي دعم أشقاؤنا في السعودية والإمارات والكويت وروابطنا معهم ذات الأولوية المتمثلة في الخدمات المالية والتقنية المعلومات والاتصالات والسياحة والخدمات اللوجستية والنفط والغاز والصناعات التحويلية.

وتعليقاً على ما ورد في اللقاء الصحافي لولي العهد رئيس الوزراء البحريني، قال عادل العسومي رئيس البرلمان العربي إن الأمير سلمان بن حمد وضع "خارطة طريق واضحة تلمني تطلعات الشعب البحريني في مختلف المجالات"، معتبراً أنه عكس في حديثه الحرص على "بناء جهاز إداري فعال وقادر على العمل بكفاءة تتناسب مع

بن سلمان "في تأسيس العمل الحكومي وبناء الوطن"، معتبراً أن الوقت قد "حان لضخ كفاءات جديدة في المناصب الإدارية"، ومتطلعاً لأن تكون "تركيبية ومختلف الفئات العمرية وإتاحة فرصة أكبر للشباب".

الإمارات ترفع من حجم مساعداتها لليمن

إلى العمل مع الجهات الفاعلة الإنسانية على الأرض من الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية لضمان تسليم المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها".

وأشارت إلى أن دولة الإمارات استمرت منذ انتهاء التزامها العسكري في اليمن بممارسة دورها الداعم للتوصل إلى حل سياسي شامل، ودعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث.

وأضافت "في حين يأتي هذا التبرع من المساعدات في لحظة حرجة بالنسبة إلى اليمن، إلا أنه لا يمكن أن يحل محل الجهود الأوسع نطاقاً والرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لصالح الشعب اليمني الذي عانى لفترة طويلة جداً من تأثير تدهور الوضع الإنساني، معتبرة أنه "يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تكثيف الجهود من أجل تحقيق حل مستدام لليمن".

لوضع الإنساني في اليمن بالتنسيق مع المنظمات الدولية بالإضافة إلى مراقبة مؤشرات الأمن الصحي والغذائي وسوء التغذية بشكل خاص بما سيسمح بالمساهمة في سد الاحتياجات الغذائية لسنة ملايين يمني منهم مليون طفل، كما سيساعد في الحد من ارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي في بعض المناطق اليمنية.



وأثنت الوزيرة الإماراتية على الجهود الدولية الأخيرة لضمان وصول المساعدات الحيوية إلى الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع اليمني، وتحديداً النساء والأطفال، مضيفة قولها "تنتقل

بأن بلادها قدّمت إلى اليمن منذ العام 2015 مساعدات تجاوزت 6 مليارات دولار مع التركيز بشكل رئيسي على دعم الوضع الإنساني، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة لضمان استمرارية التعليم في المدارس والبرامج التعليمية والخدمات الحيوية كالطاقة والنقل، مشيرة إلى أن الإمارات واحدة من أكبر المساهمين الدوليين في دعم اليمن لمواجهة جائحة كورونا، حيث قامت منذ بدء انتشار الجائحة بإرسال مساعدات بلغت 122 طناً من المستلزمات والإمدادات الطبية إلى اليمن، لتعزيز جهود نحو 122 ألفاً من العاملين في الرعاية الصحية على احتواء الفيروس، إلى جانب تقديم الغذاء والمكملات الغذائية المعززة للصحة من خلال برنامج الأغذية العالمي، علاوة على دعم القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والمياه.

كما نقلت الوكالة عن الهاشمي قولها إن الإمارات تقوم بمراجعة مستمرة

بأن بلادها قدّمت إلى اليمن منذ العام 2015 مساعدات تجاوزت 6 مليارات دولار مع التركيز بشكل رئيسي على دعم الوضع الإنساني، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة لضمان استمرارية التعليم في المدارس والبرامج التعليمية والخدمات الحيوية كالطاقة والنقل، مشيرة إلى أن الإمارات واحدة من أكبر المساهمين الدوليين في دعم اليمن لمواجهة جائحة كورونا، حيث قامت منذ بدء انتشار الجائحة بإرسال مساعدات بلغت 122 طناً من المستلزمات والإمدادات الطبية إلى اليمن، لتعزيز جهود نحو 122 ألفاً من العاملين في الرعاية الصحية على احتواء الفيروس، إلى جانب تقديم الغذاء والمكملات الغذائية المعززة للصحة من خلال برنامج الأغذية العالمي، علاوة على دعم القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة والمياه.

كما أعلنت الإمارات أنها ستعمل مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تلبية الاحتياجات على النحو المنصوص عليه في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. وتكررت ريم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في هذا السياق